IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
js.uokut.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي التاسع للعلوم الإدارية والاقتصادية - 2-3 مايو/ ايار 2026

رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الرقمي في العراق في ظل التحول الرقمي العالمي

أ. م. د. حياة جمعة محمد [1] ، أ. م. د. نور عبد الستار ابراهيم [2] ، م. م. سامي كامل عبد عزيز [3]

انتساب الباحثين
[1، 2، 3] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، الكوت، 52001

[1] hjumaah@uowasit.edu.iq
[2] nabdulsattar@uowasit.edu.iq
[3] sami.abd@uowasit.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو والاستدامة الاقتصادية في ظل التحول الرقمي العالمي، مع التركيز على الوضع الحالي للاقتصاد العراقي ورسم رؤية مستقبلية لتطويره. ينطلق البحث من فرضية أن الاقتصاد الرقمي أصبح أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، نظرًا لما يوفره من إمكانيات لتحسين الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، وتنويع مصادر الدخل، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية ذات الصلة، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه تطوير الاقتصاد الرقمي في العراق، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الإطار التشريعي والتنظيمي، وقلة المهارات الرقمية. كما يناقش البحث المقومات المتاحة التي يمكن أن تسهم في دعم التحول الرقمي، مثل التركيبة السكانية الشابة والزيادة في استخدام التقنيات الرقمية. ويخلص البحث إلى أن تطوير الاقتصاد الرقمي في العراق يتطلب تبني رؤية مستقبلية شاملة تستند إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وبناء رأس مال بشري مؤهل، وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية، ودعم الحكومة الإلكترونية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، النمو الاقتصادي، الاستدامة الاقتصادية، الاقتصادات الريعية

A Future Vision for Developing the Digital Economy in Iraq in Light of Global Digital Transformation

Hayat Jumaa Mohammed [1] , Noor Abdul Sattar Ibrahim [2] , Sami Kamel Abdul Aziz

Affiliation of Authors
[1, 2, 3] College Administration and Economic, Univof Wasit, Iraq, kut, 52001

[1] hjumaah@uowasit.edu.iq
[2] nabdulsattar@uowasit.edu.iq
[3] sami.abd@uowasit.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2026

Abstract

This research aims to explore the role of the digital economy in promoting economic growth and sustainability in the context of global digital transformation, with a focus on the current state of the Iraqi economy and the formulation of a future vision for its development. The study is based on the assumption that the digital economy has become one of the key drivers of economic growth, due to its potential to improve productivity, foster innovation, and diversify sources of income, particularly in economies that rely heavily on natural resources. The research adopts a descriptive-analytical approach through the review of economic literature and relevant international reports, highlighting the main challenges facing the development of the digital economy in Iraq, such as weak digital infrastructure, inadequate legislative and regulatory frameworks, and a shortage of digital skills. The study also discusses the available opportunities that could support digital transformation, including the young demographic structure and the increasing use of digital technologies. The research concludes that developing the digital economy in Iraq requires the adoption of a comprehensive future vision based on investing in digital infrastructure, building qualified human capital, promoting digital entrepreneurship, and strengthening e-government, which would contribute to achieving sustainable economic development.

Keywords: Digital economy, Digital transformation, Economic growth, Economic sustainability, Rentier economies

المقدمة

يشهد العالم اليوم تغييرات اقتصادية عميقة نتيجة للتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الرقمي كأحد أبرز محركات النمو الاقتصادي وأكثرها تأثيرًا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية. لقد ساهم هذا التحول في

إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك، وأصبح الاعتماد على المعرفة والبيانات والتقنيات الرقمية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية . في ظل التحول الرقمي العالمي، لم يعد الاقتصاد الرقمي مجرد خيار تنموي إضافي، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات العولمة الاقتصادية والتنافس الدولي. وقد أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي استثمرت في البنية التحتية الرقمية، وبناء رأس المال البشري، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، استطاعت تحقيق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة مقارنة بالدول التي تأخرت في تبني هذا الاتجاه .يعتبر العراق من الدول التي تواجه تحديات اقتصادية هيكلية ناتجة عن الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، بالإضافة إلى ضعف التنويع الاقتصادي وتقلبات الإيرادات العامة. وفي هذا السياق، يظهر الاقتصاد الرقمي كأحد البدائل الاستراتيجية القادرة على دعم التنويع الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وتحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد الرقمي في العراق يعاني من العديد من المعوقات، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الإطار التشريعي، وافتقار المهارات الرقمية. بناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو والاستدامة الاقتصادية في ظل التحول الرقمي العالمي، مع التركيز على واقع الاقتصاد العراقي، واستشراف رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الرقمي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية ذات الصلة، وتحليل أبرز التحديات والفرص المرتبطة بتطوير الاقتصاد الرقمي في العراق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ضعف مساهمة الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العراقي، على الرغم من أهمية هذا القطاع على المستوى العالمي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص في البيئة التشريعية والتنظيمية، ومحدودية الاستثمار في رأس المال البشري والتقني، بالإضافة إلى تدني مستوى الوعي الرقمي. يثير هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول إمكانية تطوير الاقتصاد الرقمي في العراق وتحويله إلى رافعة حقيقية للنمو والاستدامة الاقتصادية في ظل التحول الرقمي العالمي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الرقمي من منظور اقتصادي، وبيان دوره في تحقيق النمو والاستدامة الاقتصادية، وتحليل واقع الاقتصاد الرقمي في العراق، وتحديد أبرز التحديات التي يواجهها، بالإضافة إلى استشراف رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الرقمي بما يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي وتعزيز قدرته التنافسية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي

أصبح الاقتصاد الرقمي من المفاهيم الاساسية في الادب الاقتصادي المعاصر، نتيجة التحولات الجديدة التي أحدثتها الثورة الرقمية في الأنشطة الاقتصادية. فلم يعد النشاط الاقتصادي يعتمد فقط على عناصر الإنتاج التقليدية المتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال، بل باتت التقنية والبيانات والتكنولوجيا الرقمية تمثل عناصر إنتاج اساسية ورئيسة تساهم في خلق القيمة الاقتصادية وتعزيز النمو طويل الأمد [1]

ويُعرّف الاقتصاد الرقمي "بأنه ذلك النمط الاقتصادي الذي يعتمد على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها وإدارتها، ويشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والمنصات الإلكترونية، والاقتصاد القائم على البيانات، والتطبيقات الذكية" [2]ويتميّز هذا الاقتصاد بكونه أقل اعتمادًا على الموارد المادية وأكثر اعتمادًا على رأس المال البشري والابتكار والريادة.

ومن الجانب النظري، يرتبط الاقتصاد الرقمي ارتباطًا وثيقًا بنظريات النمو الاقتصادي الحديثة، ولا سيما نظريات النمو الداخلي التي أكدها رومر، والتي تبين أن التقدم التكنولوجي والمعرفة ليست من العوامل الخارجية، بل هي ناتج للاستثمار في التعليم والبحث والتطوير [3] أذ يُعد هذا التحول النظري أساسًا لفهم الدور المحوري للاقتصاد الرقمي في تحقيق النمو المستدام.

كما ساهم الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل مفهوم السوق الاقتصادية، اذ ألغى كل القيود الجغرافية والزمنية، وابتكر أسواقًا افتراضية عابرة للحدود، مما أدى إلى زيادة درجة الاندماج في

الاقتصاد العالمي وتعزيز المنافسة الدولية وأدى هذا إلى ظهور نماذج أعمال جديدة تقوم على المنصات الرقمية والاقتصاد التشاركي، وهذا ادى الى تغيّر طبيعة العلاقة بين المنتج والمستهلك. ويمثّل التحول الرقمي "مرحلة متقدمة من الرقمنة، إذ لا يقتصر على تحويل العمليات التقليدية إلى صيغ إلكترونية، بل يشمل إعادة تصميم شاملة للأنشطة الاقتصادية والمؤسسية باستخدام التكنولوجيا الرقمية بهدف تحقيق كفاءة أعلى وقيمة مضافة أكبر" [4] ومن هنا،يعد الاقتصاد الرقمي أحد اهم الركائز الأساسية للتحول الهيكلي في الاقتصادات الوطنية.

يرتبط الاقتصاد الرقمي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التحول الرقمي، الذي يُعتبر الإطار العملي والتطبيقي لانتقال الاقتصادات والمؤسسات من النماذج التقليدية إلى النماذج الرقمية. يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية شاملة تتجاوز مجرد رقمنة العمليات التقليدية، لتشمل إعادة تصميم جذرية للهياكل المؤسسية، ونماذج الأعمال، وأساليب تقديم السلع والخدمات، بالاعتماد على التقنيات الرقمية والبيانات والابتكار [5]وبالتالي، يمثل التحول الرقمي الأساس الذي يقوم عليه بناء الاقتصاد الرقمي وتطوره. في هذا السياق، يُفرَّق بين الرقمنة والتحول الرقمي، حيث تشير الرقمنة إلى تحويل البيانات والعمليات من صيغ تقليدية إلى صيغ إلكترونية، بينما يعكس التحول الرقمي مرحلة أكثر تقدمًا تتضمن تغييرات هيكلية في طرق العمل والعلاقات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة أعلى وقيمة مضافة أكبر [6]. يسهم هذا التحول في تحسين الإنتاجية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتسريع اتخاذ القرار، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يرتبط الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي ارتباطًا وثيقًا بنظرية اقتصاد الشبكات، التي تفيد بأن قيمة السلع والخدمات الرقمية تزداد مع زيادة عدد المستخدمين، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في الحجم، ويعزز من هيمنة المنصات الرقمية في الاقتصاد العالمي [7]وقد ساهم ذلك في ظهور شركات رقمية عملاقة أصبحت جزءًا أساسيًا من الناتج الاقتصادي العالمي.

كما يتميز الاقتصاد الرقمي بانخفاض التكاليف الحدية للإنتاج، وسرعة انتقال المعلومات، ومرونة عالية في الاستجابة للتغيرات السوقية، مما ينعكس إيجابًا على الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج [8] ويتيح أيضًا فرصًا واسعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى الأسواق العالمية دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية ضخمة، مما يعزز المنافسة ويحفز الابتكار.

على صعيد السياسات العامة، يلعب التحول الرقمي دورًا محوريًا في إعادة تشكيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تطبيقات الحكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية، التي تسهم في تحسين كفاءة الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية، وتقليل الفساد، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار[9]. كما أصبح الاقتصاد القائم على البيانات عنصرًا استراتيجيًا في صياغة السياسات الاقتصادية واتخاذ القرار، نظرًا لما يتيحه من أدوات تحليل وتنبؤ أكثر دقة [10]

تشير التقارير الدولية إلى أن الدول التي نجحت في تبني استراتيجيات فعالة للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي حققت معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة مقارنة بالدول التي تأخرت في هذا المجال، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا التحول في تعزيز التنافسية الاقتصادية وتقليص الفجوة التنموية بين الدول [11]. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي يشكلان معًا عملية اقتصادية وهيكلية متكاملة، تتجاوز البعد التقني لتطال بنية الاقتصاد، وآليات النمو، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وتشكل الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الثاني: الاقتصاد الرقمي كقوة دافعة للنمو الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية

أصبح الاقتصاد الرقمي في الوقت الحالي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، نظرًا لدوره الفعال في إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصادات الوطنية وآليات عملها. وقد ساهم التوسع في استخدام التقنيات الرقمية في زيادة كفاءة الأنشطة الاقتصادية، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، مما جعله رافعة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العديد من دول العالم [12]

أولاً: الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي

يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات مترابطة، أبرزها زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار والبيانات في تحسين العمليات الإنتاجية والخدمية. فقد أدى استخدام التقنيات الرقمية إلى تقليل تكاليف المعاملات، وتسريع عمليات التبادل، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، مما ينعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي [13]

كما يتيح الاقتصاد الرقمي توسيع نطاق الأسواق من خلال التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية، حيث لم تعد الحدود الجغرافية عائقًا أمام التبادل التجاري. وقد ساهم ذلك في تعزيز اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، وفتح فرص جديدة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة [14].

ويُعتبر الابتكار أحد أهم القنوات التي يربط من خلالها الاقتصاد الرقمي بالنمو الاقتصادي، إذ يشجع استخدام التكنولوجيا الرقمية على تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين نماذج الأعمال، وزيادة كفاءة سلاسل القيمة. وتؤكد نظريات النمو الاقتصادي الحديثة أن الابتكار والتقدم التكنولوجي يمثلان محركات داخلية للنمو طويل الأمد، وهو ما يتجلى بوضوح في الاقتصاد الرقمي [15]

ثانيًا: الاقتصاد الرقمي وتعزيز التنافسية الاقتصادية

يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وتقليل البيروقراطية، وزيادة الشفافية. كما يؤدي إلى تحسين جودة السلع والخدمات، وزيادة سرعة الاستجابة لاحتياجات المستهلكين، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية [16].

كما يساعد الاقتصاد الرقمي على تقليل حواجز الدخول إلى الأسواق، مما يعزز المنافسة ويحدّ من الاحتكار، ويساهم في تحسين كفاءة السوق. وتشير تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الدول التي استثمرت في الاقتصاد الرقمي حققت تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات التنافسية العالمية مقارنة بالدول التي تأخرت في هذا المجال [17].

ثالثًا: الاقتصاد الرقمي والاستدامة الاقتصادية

لا يقتصر دور الاقتصاد الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل يمتد أيضًا لدعم الاستدامة الاقتصادية من خلال تعزيز الاستخدام الفعّال للموارد، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، والانتقال نحو اقتصاد يعتمد على المعرفة. ويساعد هذا التحول في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقرارًا واستدامة على المدى الطويل [18].

كما يلعب الاقتصاد الرقمي دورًا محوريًا في دعم الاستدامة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتقليل الفاقد، وتعزيز الابتكار في مجالات الاقتصاد الأخضر والتقنيات النظيفة. وتشير الأبحاث إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يسهم في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة[19].

رابعًا: الاقتصاد الرقمي والشمول المالي والاجتماعي

يعتبر الشمول المالي أحد أهم جوانب الاستدامة الاقتصادية التي يعززها الاقتصاد الرقمي، من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية وتوسيع الوصول إلى النظام المالي، خاصة للفئات المهمشة والمناطق النائية. وقد ساهمت تقنيات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة الاقتصادية [20]

كما يساهم الاقتصاد الرقمي في خلق فرص عمل جديدة تعتمد على المهارات الرقمية، ويدعم أنماط العمل المرنة، مما يعزز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الفوائد الاستثمار في تطوير القدرات البشرية الرقمية وضمان شمول جميع فئات المجتمع في عملية التحول الرقمي.

خامسًا: الاقتصاد الرقمي ودوره في تحسين الحوكمة الاقتصادية

يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين الحوكمة الاقتصادية من خلال تعزيز الشفافية، وتقليل الفساد، وزيادة كفاءة الإدارة العامة، خاصة من خلال تطبيقات الحكومة الإلكترونية. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن الدول التي اعتمدت أنظمة رقمية في إدارة الخدمات العامة حققت مستويات أعلى من الكفاءة المؤسسية والثقة العامة[21]. ويؤدي تحسين الحوكمة إلى خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وجاذبية للاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويدعم الاستقرار على المدى الطويل..

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الرقمي في العراق في ظل التحول الرقمي العالمي

يُعتبر تحليل واقع الاقتصاد الرقمي في العراق أمرًا ضروريًا لفهم مدى استعداد الاقتصاد الوطني للاندماج في مسار التحول الرقمي العالمي، وتحديد الفجوة بين الإمكانيات المتاحة ومتطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث. على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته العديد من دول العالم في هذا المجال، يواجه العراق تحديات هيكلية ومؤسسية تعيق الاستفادة الكاملة من هذا التحول لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة.

أولًا: واقع البنية التحتية الرقمية في العراق

تشكل البنية التحتية الرقمية الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي، وتتضمن شبكات الاتصالات، وخدمات الإنترنت، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. في هذا السياق، يعاني العراق من ضعف نسبي في جودة خدمات الإنترنت من حيث السرعة والاستقرار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليفها مقارنة بمستويات الدخل، مما يحد من انتشار استخدام الخدمات الرقمية بشكل واسع [22]كما أن هناك تفاوتًا واضحًا في البنية التحتية الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تتركز الخدمات الرقمية بشكل أكبر في المدن الكبرى، بينما تعاني المناطق النائية من ضعف التغطية. يؤثر هذا التفاوت سلبًا على تحقيق الشمول الرقمي ويحد من قدرة الاقتصاد الرقمي على دعم التنمية الاقتصادية المتوازنة [23]

ثانيًا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاقتصاد الرقمي

يُعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي من العوامل الحاسمة في تطوير الاقتصاد الرقمي، حيث يسهم في توفير بيئة آمنة وموثوقة للتعاملات الرقمية. إلا أن العراق لا يزال يعاني من نقص واضح في هذا المجال، سواء فيما يتعلق بقوانين التجارة الإلكترونية، أو حماية البيانات الشخصية، أو التوقيع الإلكتروني، أو الأمن السيبراني. يؤدي هذا النقص إلى ضعف الثقة في التعاملات الرقمية، ويشكل عائقًا أمام جذب الاستثمارات في القطاعات الرقمية، كما يحد من توسع الشركات الناشئة والمشاريع الرقمية [24]. وتشير الدراسات إلى أن غياب إطار قانوني متكامل يزيد من مخاطر التعاملات الإلكترونية ويؤثر سلبًا على بيئة الأعمال الرقمية.

ثالثًا: واقع القطاع المالي والخدمات الرقمية

شهد العراق في السنوات الأخيرة بعض التقدم في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية، خاصة مع زيادة استخدام البطاقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية. ومع ذلك، لا يزال مستوى الشمول المالي الرقمي محدودًا مقارنة بالمعايير الإقليمية والدولية، نتيجة ضعف الثقافة المالية الرقمية، وانخفاض الثقة بالمؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى محدودية انتشار نقاط الدفع الإلكتروني [25]. يؤثر هذا الواقع على نمو التجارة الإلكترونية والأنشطة الاقتصادية الرقمية، حيث يُعتبر توفر أنظمة دفع رقمية فعالة شرطًا أساسيًا لازدهار الاقتصاد الرقمي. كما يحد ضعف الشمول المالي من قدرة الفئات ذات الدخل المحدود على الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي.

رابعًا: رأس المال البشري والمهارات الرقمية

يعتبر رأس المال البشري من العناصر الأساسية لنجاح الاقتصاد الرقمي، إلا أن العراق يعاني من فجوة واضحة في المهارات الرقمية بسبب ضعف التركيز على التعليم التقني والرقمي في المناهج الدراسية، ونقص برامج التدريب المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي. على الرغم من أن العراق يمتلك تركيبة سكانية شابة، إلا أن قلة الفرص التدريبية وضعف الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الرقمي يحدان من الاستفادة الكاملة من هذه الميزة الديموغرافية [26]. ويؤدي هذا النقص في المهارات الرقمية إلى ضعف القدرة على الابتكار وتطوير المشاريع الرقمية.

خامسًا: جاهزية المؤسسات والتحول الرقمي الحكومي

يعتبر التحول الرقمي في القطاع العام من المحركات الرئيسية للاقتصاد الرقمي، إلا أن مستوى جاهزية المؤسسات الحكومية العراقية للتحول الرقمي لا يزال محدودًا. فرغم وجود بعض المبادرات في مجال الحكومة الإلكترونية، إلا أنها غالبًا ما تكون مجزأة وتفتقر إلى التكامل المؤسسي والتنسيق بين الجهات المختلفة.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن العراق لا يزال في مراتب متأخرة نسبيًا في مؤشرات الحكومة الإلكترونية مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، مما يعكس الحاجة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي المؤسسي وتحسين كفاءة الخدمات العامة[27].

سادسًا: الفرص والتحديات في ظل التحول الرقمي العالمي

رغم التحديات المذكورة، يمتلك العراق فرصًا حقيقية يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق الاقتصاد الرقمي، من أبرزها ارتفاع نسبة الشباب، والانتشار المتزايد لاستخدام الهواتف الذكية، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية في مجال التحول الرقمي.

ومع ذلك، يتطلب استثمار هذه الفرص معالجة التحديات الهيكلية والمؤسسية، وتبني سياسات واضحة لدعم الاقتصاد الرقمي، بما

يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي العالمي ويعزز قدرة العراق على الاندماج في الاقتصاد الرقمي الدولي[28].

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الرقمي في العراق في ظل التحول الرقمي العالمي

تمثل الرؤية المستقبلية لتطوير الاقتصاد الرقمي في العراق إطارًا استراتيجيًا يهدف إلى استخدام التحول الرقمي كأداة فعالة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق النمو والاستدامة الاقتصادية. ومع تسارع التحول الرقمي عالميًا، أصبح تبني الاقتصاد الرقمي ضرورة اقتصادية تفرضها متطلبات التنافسية الدولية والتنمية المستدامة.

أولًا: مرتكزات الرؤية المستقبلية للاقتصاد الرقمي في العراق

تعتبر الرؤية المستقبلية الاقتصاد الرقمي مشروعًا وطنيًا طويل الأمد، يعتمد على دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وليس فقط في قطاع الاتصالات أو الخدمات التقنية. وهذا يتطلب اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للاقتصاد الرقمي، تتكامل مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحدد أولويات واضحة للتحول الرقمي [29]

تركز هذه الرؤية على تعزيز دور الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحويل البيانات والابتكار ورأس المال البشري إلى مصادر رئيسة للقيمة الاقتصادية، مما يساعد في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، خاصة النفط، ويحد من تقلبات النمو الاقتصادي المرتبطة بأسعار السلع الأولية [30]

ثانيًا: تطوير البنية التحتية الرقمية كأساس للتحول

يُعتبر تطوير البنية التحتية الرقمية أحد أهم محاور الرؤية المستقبلية، حيث لا يمكن تحقيق اقتصاد رقمي فعال دون توفير شبكات اتصالات حديثة، وإنترنت عالي السرعة يتمتع بالجودة والاستقرار. ويتطلب ذلك زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الاتصالات، وتوسيع التغطية الرقمية لتشمل جميع المناطق، خاصة الريفية والنائية، مما يعزز الشمول الرقمي والتنمية المتوازنة [31]

تشمل الرؤية المستقبلية أيضًا تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة والخاصة، واعتماد أنظمة رقمية متكاملة تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وتعزيز الإنتاجية.

ثالثًا: تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للاقتصاد الرقمي

يعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي عنصرًا أساسيًا في نجاح الرؤية المستقبلية للاقتصاد الرقمي. ويتطلب ذلك وضع قوانين واضحة تنظم التجارة الإلكترونية، وتحمي البيانات الشخصية، وتعزز الأمن السيبراني، وتضمن سلامة المعاملات الرقمية. كما يجب تحديث القوانين المالية والمصرفية لتتوافق مع تطورات الخدمات المالية الرقمية وأنظمة الدفع الإلكتروني[32].

يساهم وجود إطار قانوني متكامل في تعزيز الثقة في البيئة الرقمية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، مما يشكل أساسًا لتحقيق التحول الرقمي المستدام.

رابعًا: بناء رأس المال البشري وتعزيز المهارات الرقمية

تشدد الرؤية المستقبلية على أن الإنسان هو محور التحول الرقمي وشرط نجاحه. لذا، يتطلب تطوير الاقتصاد الرقمي في العراق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إصلاح نظام التعليم، وتحديث المناهج الدراسية لتركز على المهارات الرقمية، والتفكير الابتكاري، وريادة الأعمال.

كما تشمل الرؤية توسيع برامج التدريب المهني والتقني، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل الرقمي، وتشجيع البحث العلمي والابتكار في مجالات التكنولوجيا الرقمية، مما يسهم في تقليص الفجوة المهارية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني [33]

خامسًا: دعم ريادة الأعمال الرقمية والقطاع الخاص

يمثل دعم ريادة الأعمال الرقمية أحد المحاور الأساسية للرؤية المستقبلية، نظرًا لدور الشركات الناشئة والمشاريع الرقمية في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتنويع القاعدة الاقتصادية. ويتطلب ذلك توفير بيئة حاضنة للابتكار، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص [34] كما ينبغي تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة التحول الرقمي من خلال سياسات تحفيزية تدعم الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، وتسهّل تأسيس الأعمال الرقمية، وتقلل من القيود الإدارية.

سادسًا: التحول الرقمي الحكومي وتعزيز الحوكمة

تعتبر الحكومة الإلكترونية ركيزة أساسية في الرؤية المستقبلية للاقتصاد الرقمي، لما لها من دور في تحسين كفاءة الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية، وتقليل الفساد، وتحسين مناخ الأعمال. ويتطلب ذلك تطوير أنظمة رقمية متكاملة في المؤسسات الحكومية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة، وتبسيط الإجراءات الإدارية باستخدام الحلول الرقمية [35]. كما يسهم التحول الرقمي الحكومي في دعم الحوكمة الاقتصادية الرشيدة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار.

سابعًا: الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي

تشدد الرؤية المستقبلية على أهمية اندماج العراق في الاقتصاد الرقمي العالمي من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة. ويساهم هذا الاندماج في تسريع وتيرة التحول الرقمي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي على الصعيدين الإقليمي والدولي [36].

الاستنتاجات

1- أظهر البحث أن الاقتصاد الرقمي أصبح جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي الحديث، ولم يعد مجرد قطاع ثانوي، بل أصبح عنصرًا هيكليًا مؤثرًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنافسية بين الدول.
2- أوضحت الدراسة أن الاقتصاد الرقمي يساهم في زيادة الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، مما ينعكس إيجابيًا على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار على المدى الطويل.
3- خلص البحث إلى أن الاقتصاد الرقمي يعد أداة فعالة لدعم التنويع الاقتصادي ، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على الموارد الطبيعية، حيث يساعد على تقليل الاعتماد على هذه الموارد ويحد من التأثر بتقلبات الأسواق العالمية، وهذا ينطبق على الاقتصاد العراقي.
4- أظهرت نتائج البحث أن واقع الاقتصاد الرقمي في العراق لا يزال محدودًا مقارنة بالإمكانات المتاحة، بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الإطار التشريعي والتنظيمي، وقلة الكفاءات والمهارات الرقمية.
5- بين البحث وجود فجوة واضحة بين سرعة التحول الرقمي عالميًا ومستوى التحول الرقمي في العراق، مما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة التنموية والاقتصادية إذا لم يتم تبني سياسات إصلاح عاجلة.
6- أظهر البحث أن العراق يمتلك مقومات واعدة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مثل التركيبة السكانية الشابة، وزيادة استخدام التقنيات الرقمية، وإمكانية الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا وإقليميًا.
7- خلصت الدراسة إلى أن نجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي في العراق لا يعتمد فقط على الجوانب التقنية، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة الحوكمة الاقتصادية، وفعالية السياسات العامة، ومستوى التنسيق بين الجهات الحكومية، ودور القطاع الخاص في قيادة الابتكار.

التوصيات

1- توصي البحث بضرورة إدراج التحول الرقمي ضمن أولويات الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، والتعامل مع الاقتصاد الرقمي كمحور رئيسي في خطط التنمية طويلة الأجل، وليس كمبادرات جزئية أو مؤقتة.
2- توصي البحث بزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية الرقمية، خاصة في شبكات الاتصالات والإنترنت عالي السرعة، مع تحسين جودة الخدمات وتقليل الفجوة الرقمية بين المناطق.
3- تؤكد البحث على أهمية إصلاح وتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للاقتصاد الرقمي، من خلال سن قوانين واضحة تنظم التجارة الإلكترونية، وتحمي البيانات الشخصية، وتعزز الأمن السيبراني، مما يزيد من الثقة في التعاملات الرقمية في العراق.
4- توصي البحث بتطوير السياسات المالية والمصرفية لتواكب التحول الرقمي، وتعزيز نظم الدفع الإلكتروني، ودعم الشمول المالي الرقمي لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.
5- توصي البحث بالاستثمار في رأس المال البشري الرقمي في العراق، من خلال تحديث المناهج التعليمية، وتوسيع برامج التعليم التقني والمهني، ودعم التدريب المستمر في مجالات التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي.
6- تشدد البحث على ضرورة دعم ريادة الأعمال الرقمية والمشاريع الناشئة، من خلال توفير بيئة حاضنة للابتكار،

وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

7- توصي البحث بتسريع تطبيق الحكومة الإلكترونية وتطويرها، كأداة فعالة لتحسين كفاءة الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية، وتقليل الفساد، وتحسين مناخ الأعمال.

8- توصي البحث بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية والتجارب الناجحة للدول الأخرى، بما يسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا وتسريع التحول الرقمي في العراق.

المصادر

[1]Aghion P, Antonin C, Bunel S. The Power of Creative Destruction: Economic Upheaval and the Wealth of Nations. Cambridge (MA): Harvard University Press; 2021.

[2]Aghion P, Jones BF, Jones CI. Artificial intelligence and economic growth. Journal of Economic Perspectives. 2019;33(2):237–282.

[3]Brynjolfsson E, Hitt LM. Beyond computation: Information technology, organizational transformation and business performance. Journal of Economic Perspectives. 2000;14(4):23–48.

Brynjolfsson E, McAfee A. The Second Machine Age. New York: W.W. Norton; 2014. [4]

[5]Corrado C, Haskel J, Jona-Lasinio C. Knowledge spillovers, ICT and productivity growth. Review of Income and Wealth. 2017;63(S1):S58–S80.

[6]Suri T, Jack W. The long-run poverty and gender impacts of mobile money. Science. 2016;354(6317):1288–1292.

[7]Andersen TB, Henriksen HZ. E-government maturity models. Government Information Quarterly. 2006;23(2):236–248.

Mazzucato M. The Entrepreneurial State. London: Anthem Press; 2013. [8]

[9]Acemoglu D, Restrepo P. Artificial intelligence, automation and work. Journal of Economic Perspectives. 2020;34(4):3–30.

Stiglitz JE. People, Power, and Profits. New York: W.W. Norton; 2019. [10]

Perez C. Technological Revolutions and Financial Capital. Cheltenham: Edward Elgar; 2002. [11]

[12]Van Ark B. Digital transformation and productivity growth. International Productivity Monitor. 2016;31:3–15.

[13]UNCTAD. Digital economy and development: New perspectives. Transnational Corporations. 2020;27(2):1–23.

[14] Baldwin R. The Globotics Upheaval. Oxford: Oxford University Press; 2019.

[16] العبيدي، علي حسن. متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي في العراق. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية. 2021؛ 58: 233–256.

[17] العزاوي، حسين محمد. الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية. 2020؛ 12(2): 45–68.

[18] الجبوري، علي عبد الله. التحول الرقمي وأثره في كفاءة الأداء الاقتصادي. مجلة الإدارة والاقتصاد. 2019؛ 41(3): 101–124.

[19] الحمداني، زهراء كاظم. الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات العامة. مجلة دراسات إدارية. 2018؛ 10(1): 77–98.

[20] الساعدي، محمد رضا. التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. مجلة التنمية الاقتصادية. 2020؛ 8(1): 55–79.

[21] الكعبي، حسن عبد الأمير. الاقتصاد القائم على المعرفة وأثره في النمو الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 2019؛ 25(112): 91–114.

[22] الشمري، قاسم جاسم. التكنولوجيا الرقمية والشمول المالي. مجلة الدراسات المالية. 2021؛ 6(2): 133–158.

[23] الموسوي، علي كريم. أثر الابتكار التكنولوجي في النمو الاقتصادي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. 2018؛ 40: 201–225.

[24] الدليمي، أحمد صالح. الاقتصاد الرقمي وتحديات سوق العمل. مجلة دراسات اقتصادية. 2020؛ 14(3): 67–92.

[25] الخفاجي، فاطمة عبد الله. التحول الرقمي والحوكمة الرشيدة. مجلة العلوم السياسية والاقتصادية. 2019؛ 11(2): 145–169.

[26] الزبيدي، مهند حسين. دور التكنولوجيا الرقمية في تحسين الإنتاجية. مجلة الاقتصاد المعاصر. 2021؛ 9(1): 23–49.

[27] النعيمي، سارة عبد الرحمن. الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة. مجلة البحوث الاقتصادية. 2020؛ 15(4): 101–126.

[28] الطائي، حيدر كاظم. التحول الرقمي في القطاع العام العراقي. مجلة الإدارة العامة. 2022؛ 5(1): 55–82.

[29] الحسني، محمد جابر. أثر الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد. مجلة النزاهة والحوكمة. 2019؛ 3(2): 88–112.

[30] القيسي، رنا عبد الكريم. ريادة الأعمال الرقمية وأثرها في التنمية الاقتصادية. مجلة ريادة الأعمال. 2021؛ 7(1): 41–66.

[31] Freeman C, Louçã F. As Time Goes By: From the Industrial Revolutions to the Information Revolution. Oxford: Oxford University Press; 2001.

[32] Autor D. Why are there still so many jobs? Journal of Economic Perspectives. 2015;29(3):3–30.

[33] Goldfarb A, Tucker C. Digital economics. Journal of Economic Literature. 2019;57(1):3–43.

[34] OECD. Innovation, digitalization and productivity. OECD Economic Studies. 2018;2018(1):9–47.

[35] World Bank Research Observer. Digital technologies and development. World Bank Res Obs. 2018;33(2):163–195.

[36] UNDP. Digital inclusion and sustainable development. Human Development Papers. 2019;2019/04:1–28.

.